سوريا تعلن ضبط شحنة أسلحة على الحدود مع العراق قالت إنها لحزب الله

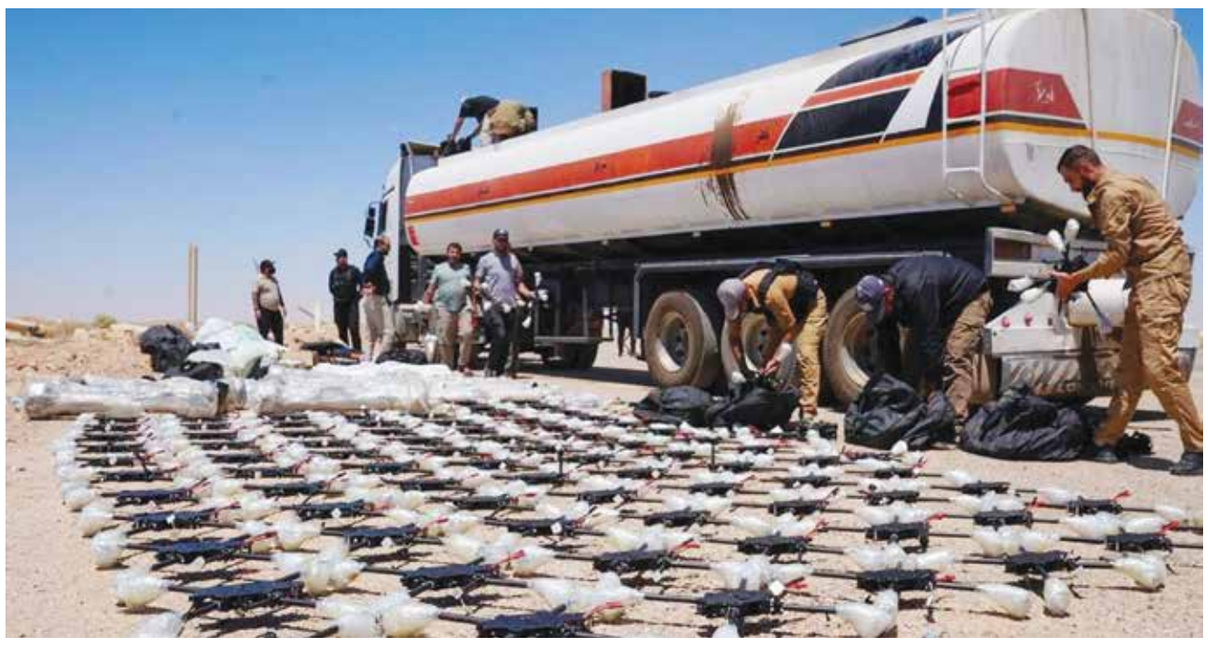

○ عملية ضبط الأسلحة.

دمشق - (أ ف ب): أعلنت السلطات السورية أمس الخميس إحباطها محاولة تهريب شحنة ضخمة من «الأسلحة النوعية»، بينها صواريخ بعيدة المدى، عبر الحدود مع العراق، قالت إنها كانت معدة للتهريب الى حزب الله في لبنان. ومنذ وصولها إلى الحكم أواخر عام 2024 بعد إطاحة حكم الرئيس المخلوع بشار الأسد، أعلنت السلطات الجديدة في سوريا مرارا توقيف خلايا قالت إنها مرتبطة بحزب الله وضبط أسلحة متجهة اليه، لكنها المرة الأولى التي تذكر فيها إحباط محاولة تهريب أسلحة للحزب عبر الحدود مع العراق.

وأفادت وزارة الداخلية في بيان أن وحداتها «أحبطت محاولة تهريب شحنة ضخمة من الأسلحة النوعية على الحدود السورية - العراقية، وضبطتها قبل إدخالها» إلى الأراضي السورية. وقالت: إن العملية جاءت «بعد رصد مركبة متوقفة ضمن النطاق الحدودي في ظروف أثارت الاشتباه، حيث جرى إخضاعها للتفتيش»، ما أسفر عن ضبط الشحنة التي تضم «صواريخ بعيدة المدى وصواريخ موجهة مضادة للدروع وطائرات مسيّرة». وكانت وكالة الأنباء السورية الرسمية «سانا» أوردت الخبر في وقت سابق نقلا عن مصدر في الداخلية.

وأظهرت التحقيقات الأولية، وفق الداخلية، أن «الشحنة كانت معدة للعبور عبر الأراضي السورية باتجاه لبنان لصالح مليشيا حزب الله الإرهابية». وأكدت أن «حماية الحدود وصون السيادة الوطنية يمثلان أولوية لا تهاون فيها، وأنها لن تسمح باستغلال الأراضي السورية ممرا أو منطلقا لتهريب الأسلحة أو تنفيذ أي أنشطة تهدد أمن الجمهورية العربية السورية أو دول الجوار». واعلنت السلطات العراقية من جهتها «تشكيل لجنة عليا من الجهات ذات العلاقة والمختصين للوقوف على تفاصيل هذا الموضوع بالكامل»، وفق ما أوردت خلية الإعلام الأمني الحكومية في بيان.

وقالت إنه «سيتم التنسيق مع الجانب السوري لمعرفة جميع التفاصيل المتعلقة بهذه العملية، ومحاسبة المقصرين بما يضمن الحفاظ على أمن واستقرار الحدود المشتركة، ومنع أي محاولات لزعزعة الأمن الوطني». ومنذ إطاحتها الحكم السابق أواخر عام 2024، اتخذت السلطات الجديدة موقفا متحفظا من النفوذ الإيراني وحزب الله الذي تدخل عسكريا خلال فترة النزاع إلى جانب الأسد الذي شكّلت سوريا في عهده حلقة إمداد ووصل بين طهران والحزب في لبنان. وينفي الحزب أي وجود له أو نشاط داخل الأراضي السورية في مرحلة ما بعد الأسد.

وسبق أن أعلنت السلطات السورية إفشال محاولة تهريب أسلحة ضمت صواريخ وقذائف عبر حدودها مع لبنان في يناير 2026. يأتي ذلك فيما قال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أكثر من مرة مؤخرا إنه يتجه إلى إيكال سوريا دورا في التعامل مع حزب الله الذي تراجعت قوته بعد حربين متتاليتين مع اسرائيل في 2024 و2026. لكن دمشق سبق أن أكدت أنها لا تسعى إلى التدخل عسكريا في لبنان الذي يعيش على وقع حرب دامية بين إسرائيل وحزب الله.

فانس: مسؤولون إسرائيليون سعوا إلى التأثير على أمريكا بشأن اتفاق إيران

○ جيه دي فانس.

القدس المحتلة - (رويترز): قال نائب الرئيس الأمريكي جيه.دي فانس إن بعض أعضاء الحكومة الإسرائيلية حاولوا التأثير على الرأي العام الأمريكي لدفعه إلى معارضة اتفاق أبرمته الولايات المتحدة لإنهاء الحرب مع إيران، وذلك خلال حلقة من بودكاست مع المذيع جو روجان نشرت يوم الأربعاء. وتعيد هذه التصريحات إلى الأذهان انتقادات سابقة من فانس، الذي يعتبره الكثيرون مرشحا رئاسيا محتملا في المستقبل، للسياسات التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية في ظل تنامي حدة الخلاف العلني بين الجانبين.

ودافع فانس عن الاتفاق الذي جرى التوصل إليه الشهر الماضي لإنهاء الحرب مع إيران، رغم تعرضه لانتقادات في الولايات المتحدة وإسرائيل لعدم نجاحه في كبح برنامج الصواريخ الإيراني أو تقديم مسار واضح لتفكيك المنشآت النووية الإيرانية، فضلا عن أنه فرض قيودا على إسرائيل في حربها ضد مقاتلي حزب الله في لبنان. وقال فانس «أعلم يقينا أن هناك أشخاصا داخل الحكومة الإسرائيلية كانوا يحاولون فعليا إبعادنا عن هذه السياسة لأنهم أرادوا مواصلة الحملة العسكرية».

وأضاف نائب الرئيس الأمريكي أن لديه «علاقات جيدة» مع بعض أعضاء الحكومة الإسرائيلية، لكنه قال إن «هناك أشخاصا داخل مؤسساتها نعلم يقينا أنهم يحاولون التلاعب بالرأي العام الأمريكي والتأثير فيه بهدف إبقاء الحرب مستمرة إلى أجل غير مسمى». وأشار إلى أن الكثير من الدول، سواء كانت حليفة أو معادية، تسعى إلى التأثير على السياسة الأمريكية، مضيفا «لا يزعجني أن تحاول إسرائيل القيام بذلك، وبصراحة لا يزعجني أيضا أن تحاول روسيا أو بعض الدول الأخرى فعل الشيء نفسه».

وتابع قائلا إن ذلك «جزء من طبيعة العمل السياسي والقيادة في عام 2026». وقال «ما يزعجني هو عندما تؤثر تلك العمليات وحملات النفوذ فعليا على السياسة الأمريكية واتخاذ القرار في الولايات المتحدة». وهاجم فانس في يونيو منتقدي الاتفاق مع إيران داخل إسرائيل، قائلا إن الرئيس دونالد ترامب هو «الحليف الوحيد لإسرائيل»، في انتقاد حاد أشار فيه إلى مليارات الدولارات من المساعدات الدفاعية الأمريكية التي تتلقاها إسرائيل.

كاتس يؤكد لهيغسيث: إسرائيل ستبقي قواتها في «المناطق الأمنية» في لبنان وسوريا وغزة

○ بيت هيغسيث.

القدس المحتلة - (أ ف ب): أبلغ وزير الدفاع الإسرائيلي يسرائيل كاتس نظيره الأمريكي بيت هيغسيث أمس بأن إسرائيل عازمة على إبقاء قواتها في «المناطق الأمنية» التي أنشأتها داخل لبنان وسوريا وقطاع غزة.

وأكد كاتس لهيغسيث خلال محادثة بينهما ليلا «عزم إسرائيل على البقاء في المناطق الأمنية في سوريا وغزة ولبنان لحماية حدود اسرائيل والمجتمعات القريبة من الحدود من تهديدات القوات الجهادية»، وفق بيان صادر عن مكتب الوزير الإسرائيلي.

ويكرر القادة الإسرائيليون الحديث عن هذه «المناطق الأمنية» التي مازالت حدودها غير واضحة، والواقعة قرب حدود إسرائيل.

وأضاف البيان الصادر عن مكتب كاتس «لم نطلب قط من الولايات المتحدة العمل نيابة عنا على طول حدودنا».

وتابع «نحن مصممون على الدفاع عن سكان إسرائيل ضد أي تهديد، وهذا تحديدا ما نعتزم القيام به».

وذكر مقال نشره موقع «أكسيوس» الأمريكي الثلاثاء أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب طلب من رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو سحب القوات الإسرائيلية من سوريا ولبنان.

وتنتشر قوات اسرائيلية في أراض في لبنان وقطاع غزة حيث تشن عمليات بصورة شبه يومية ضد حزب الله وحماس.

في لبنان، لا تزال القوات الإسرائيلية منتشرة فيما يصفه الجيش الاسرائيلي بمنطقة أمنية تمتد حوالي 10 كيلومترات داخل الأراضي اللبنانية.

وفي غزة، يسيطر الجيش الإسرائيلي على 60% من أراضي القطاع.

وعقب الإطاحة ببشار الأسد في ديسمبر 2024، نشرت إسرائيل قوات لها في منطقة عازلة تشرف عليها الأمم المتحدة تفصل بين القوات الإسرائيلية والسورية في هضبة الجولان.

ومنذ ذلك الحين، توغلت إسرائيل عدة مرات في الأراضي السورية، وشنت ضربات، وأعلنت عزمها إنشاء منطقة منزوعة السلاح في جنوب سوريا.

○ متظاهرون يرفعون لافتات تطالب بعودة وزير الدفاع الأوكراني. (أ ف ب)

تظاهرات في أوكرانيا احتجاجا على استقالة وزير الدفاع

كييف - (أ ف ب): بعد ساعات من تبادل ضربات دامية بين روسيا وأوكرانيا، تجمّع مئات الأوكرانيين أمس الخميس في كييف ومدن أخرى احتجاجا على استقالة وزير الدفاع ميخايلو فيدوروف الذي يحظى بشعبية كبيرة، في إطار تعديل حكومي يريده الرئيس فولوديمير زيلينسكي. ويُنظر إلى فيدوروف الذي عُيّن وزيرا للدفاع في يناير، على أنه إصلاحي يسعى إلى تحديث الجيش الأوكراني وإدخال تقنيات جديدة إلى الجبهة بهدف الحد من الخسائر في صفوف الجنود. وأعلن مساء الأربعاء مغادرته منصبه. وأثار رحيله الذي اعتُبر إقالة بعد إعلان زيلينسكي تعديلا حكوميا، مخاوف كبيرة بشأن مستقبل القوات الأوكرانية التي نجحت خلال الأشهر الأخيرة في وقف التقدم الروسي على الجبهة وزيادة الضغط على موسكو عبر ضرب أهداف بعيدة داخل روسيا.

وشاهد صحفيو وكالة فرانس برس في كييف مئات الأشخاص متجمعين في ساحة وسط المدينة، يرفعون الأعلام الأوكرانية والأوروبية ويهتفون «عار» و«أعيدوا فيدوروف»، غداة إعلان رحيله. وقالت مارغاريتا غريتشكو (27 عاما)، وهي متظاهرة تعمل في مجال التكنولوجيا العسكرية، لوكالة فرانس برس إن «هدف فيدوروف هو أن يقاتل الناس أقل وأن تقاتل المسيّرات أكثر. وقد أثبت ذلك بالأفعال لا بالأقوال». وكان البرلمان أقرّ الثلاثاء استقالة رئيسة الوزراء يوليا سفيريدينكو، بعدما أقالها زيلينسكي قبل يومين، ما يقتضي حكما مغادرة وزراء حكومتها مناصبهم.

ووافق البرلمان الأوكراني أمس الخميس على تعيين سيرغي كوريتسكي رئيس مجموعة «نافتوغاز» الحكومية للطاقة، رئيسا للوزراء. وأفاد البرلمان الأوكراني عبر وسائل التواصل الاجتماعي بأنه صوّت بغالبية 289 صوتا من أصل 318 «لصالح تعيين سيرغي كوريتسكي رئيسا لحكومة أوكرانيا». وأعلنت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لايين الخميس، أنها تتوقع «تعاونا ممتازا» مع رئيس الوزراء الأوكراني الجديد. وقالت «يمكنكم الاعتماد على دعمنا الكامل مع مضيكم قدما في تنفيذ برنامجكم الإصلاحي الطموح» على طريق انضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي، من دون أن تُشير إلى تعيين وزير دفاع جديد.

ورغم أن التعديل الحكومي لم يُحسم بعد، أثار احتمال عدم إعادة تعيين فيدوروف غضب شريحة من السكان. واتهم فيدوروف الخميس، القائد العام للجيش أولكسندر سيرسكي بالسعي إلى تقسيم أوكرانيا، مُعيدا إلى الأذهان خلافا دار بينهما ويُقال إنه أدى إلى استقالة فيدوروف في إطار التعديل الوزاري. وقال فيدوروف لصحافيين وبينهم من وكالة فرانس برس، في مؤتمر صحفي في كييف «بدلا من التركيز على كيفية هزيمة روسيا - وهي مسؤولية القائد الأعلى - وجد طريقة لتقسيم البلد الذي نعيش فيه اليوم»، في إشارة إلى سيرسكي.

ورفع العديد من المتظاهرين لافتات ضد سيرسكي، إذ ترى وسائل إعلام أوكرانية أن خلافه مع فيدوروف كان وراء إقالة الأخير. وقالت غريتشكو لوكالة فرانس برس عن سيرسكي «إنه جزّار. الجنود يشتكون منه، وهو يشن فعليا هجمات بالجنود كوقود للمدافع يموت فيها رجالنا ببساطة». لكن سيرسكي دافع الخميس عن سجله ودعا إلى التركيز على الحرب. وقال القائد العام للجيش عبر تطبيق تلغرام «علينا التركيز على الحرب وعلى استراتيجية فعالة تحقق حاليا نتائج ملموسة»، معربا عن شكره للوزير المغادر «على عمله».

وتعليقا على الخلاف بين فيدوروف وداراباتي، قال زيلينسكي «بصراحة، لا ينبغي لرئيس تخوض بلاده حربا أن يضطر إلى الاختيار في ظروف مماثلة»، مضيفا «أرغب بشدة في تحقيق الوحدة».

المغرب وفرنسا يرسخان شراكتهما في اجتماع وزاري رفيع المستوى

○ رئيس الوزراء المغربي لدى استقباله نظيره الفرنسي. (أ ف ب)

الرباط - (أ ف ب): افتتح رئيسا وزراء المغرب وفرنسا أمس الخميس في الرباط اجتماعا وزاريا رفيع المستوى، في سياق تعزيز الشراكة بين البلدين، قبل زيارة مرتقبة للملك محمد السادس لباريس. وسجّلت العلاقات بين فرنسا والمغرب تحسنا منذ اعتراف الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بالسيادة المغربية على منطقة الصحراء الغربية المتنازع عليها، في صيف 2024. وفي أكتوبر من العام نفسه، استُقبل ماكرون بحفاوة بالغة في الرباط خلال زيارة رسمية أنهت ثلاث سنوات من التوترات أججتها شبهات تجسس وأزمة تأشيرات.

وأجرى رئيس الوزراء المغربي عزيز أخنوش مباحثات ثنائية مع نظيره سيباستيان لوكورنو، في افتتاح الدورة الخامسة عشرة للاجتماع بين حكومتي البلدين، بعدما وصل المسؤول الفرنسي الرباط ليل الأربعاء برفقة 12 وزيرا من بينهم وزير الخارجية جان نويل بارو ووزير الداخلية لوران نونيز. واختُتمت هذه الزيارة بتوقيع عدد كبير من الاتفاقات وعقود استثمارات. وسعى المغرب منذ اعتراف الولايات المتحدة بسيادته على الصحراء المغربية أواخر العام 2020، إلى انتزاع موقف مماثل من فرنسا، حليفته التقليدية والعضو الدائم في مجلس الأمن، مقابل تعزيز التعاون الاقتصادي.

وأمس الخميس عاد الحديث مجددا عن شبهات التجسس، بعدما نشرت مجموعة من وسائل الإعلام من بينها صحيفة لوموند وإذاعة فرانس أنتر وجمعية «فوربيدن ستوريز» في فرنسا، تحقيقا يتحدث عن الاشتباه في استعمال المغرب لتطبيق «بيغاسوس». وتحدث التحقيق أيضا عن أن فرنسا كانت تدرس اقتناء التطبيق نفسه. في عام 2021، اتُهمت الرباط باستعمال هذه التقنية مع شخصيات مغربية وأجنبية، بينها ماكرون ولوكورنو الذي كان حينها وزيرا في حكومته. وهي اتهامات تنفيها الرباط بشدة.

وعند سؤاله حول الاتهامات الجديدة امس الخميس قال مصدر قريب من ماكرون لوكالة فرانس برس: «هدفنا هو تقوية الشراكة والثقة مع المغرب»، بينما لم يصدر أي تعليق حول الموضوع عن أعضاء حكومته الموجودين في الرباط. وقال عزيز أخنوش عند افتتاح القمة إنها «فرصة لتقييم ما أنجز وتسريع تنفيذ الالتزامات المسطرة في إطار الشراكة الاستثنائية الوطيدة». ويرتقب أن يُجري العاهل المغربي زيارة دولة لفرنسا من أجل توقيع «معاهدة مغربية فرنسية»، وفق ما أعلن وزيرا خارجية البلدين في مايو في الرباط، من دون تحديد موعد هذه الزيارة.

وقال لوكورنو: إن هذه الزيارة المرتقبة يمكن أن تسفر عن «توقيع معاهدة صداقة فريدة من نوعها» تتجاوز اتفاقيات «الشراكة الاستثنائية الوطيدة» التي أُبرمت خلال زيارة ماكرون للرباط في عام 2024. وأكد أن حكومته تريد الذهاب أبعد في علاقاتها مع المغرب لا سيما فيما يخص قضايا الأمن ومكافحة الإرهاب، مشيرا إلى «المصالح المشتركة» بين البلدين في القارة الإفريقية. وتراهن فرنسا على تقوية علاقاتها مع المغرب، لا سيما فيما يخص الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، بعدما تخلت عن سعيها للحفاظ على التوازن التقليدي في علاقتها بين الرباط والجزائر.

وينتظر أن تتوج القمة الوزارية بتوقيع نحو 15 اتفاق تعاون في مجالات الاقتصاد والأمن والدفاع والهجرة، وفق ما أفاد مصدر دبلوماسي. وأشار المصدر إلى أن هذه الاتفاقات تتضمن مشاريع في قطاعات بينها شبكة قطارات في العاصمة ومحيطها، وتعاون في مجال التسلح والطيران المدني والمياه والكهرباء والثقافة.